تعادل 220٪ من إجمالي قيمة رؤوس أموالهم البالغة 10,6 مليارات دينار بنهاية يونيو 2021

23,3 مليار دينار حقوق مساهمي 157 شركة مدرجة في «بورصة الكويت»

- 22,3 مليار دينار حقوق مساهمي 114 شركة.. تتخطى رأسمالها البالغ 8,89 مليارات
- 95 شركة مدرجة تتداول بأسعار أقل من قيمتها الدفترية.. و62 بأعلى من قيمتها الدفترية
- 65 سهماً أسعارها أقل من قيمتها الاسمية البالغة 100 فلس.. و92 أعلى من قيمتها الاسمية
- 11 شركة فقط تتخطى قيمتها الدفترية الـ500.. و17 شركة تتداول بين 300 و500 فلس

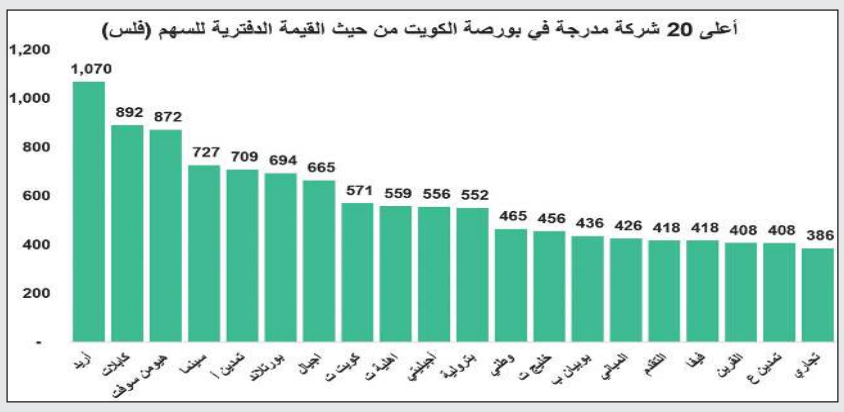

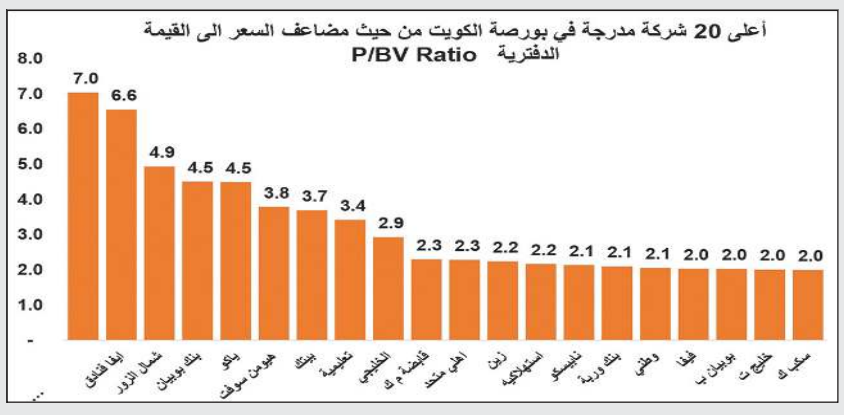

المحلل المالي

بعد تحليل البيانات المالية للشركات المدرجة في البورصة الكويتية لفترة النصف الأول من 2021، يتبين ان إجمالي حقوق المساهمين لـ 157 شركة بلغ نحو 23,3 مليار دينار، مقابل إجمالي رأسمال لتلك الشركات بلغ 10,6 مليارات دينار، أي ما يعادل 220٪ من إجمالي قيمة رؤوس أموال تلك الشركات.

وبحسب رصد لـ «الأنباء» لحقوق مساهمي الشركات المدرجة في بورصة الكويت، كما في 30 يونيو 2021، يتبين أن الشركات قد أضافت نحو 12,8 مليار دينار إلى رؤوس أموالها، وذلك بما يتمثل من احتياطيات وعلاوة إصدار وأرباح مرحلة (محتفظ بها).

حقوق المساهمين إلى رؤوس الأموال

من ضمن الـ 157 شركة، هناك 114 شركة تخطت حقوق مساهميها رأسمالها، حيث بلغ مجموع رؤوس أموالها 8,89 مليارات دينار، بينما بلغ إجمالي حقوق مساهميها 22,34 مليار دينار، وذلك بقيادة بنك الكويت الوطني الذي بلغت حقوق مساهميه 3,34 مليارات دينار، مقابل رأسماله البالغ 719,3 مليون دينار، أي ما يعادل إضافة قدرها 2,62 مليار دينار.

وجاء بيت التمويل الكويتي (بيتك) في المركز الثاني بحقوق مساهمين بلغت 1,87 مليار دينار، مقابل رأسماله الذي سجل 844 مليون دينار، أي ما يعادل إضافة قدرها 1,03 مليار دينار، وحلقت شركتا أجيليتي وزين في المقدمة بحقوق مساهميها التي بلغت 1,17 مليار و1,16 مليار دينار، مقابل رأسمالهما الذي سجل 223 مليون دينار و432,7 مليون دينار على التوالي.

أما الشركات التي خسرت جزءا من رأسمالها وحقوق مساهميها، فقد بلغ عددها 43 شركة مدرجة وبإجمالي خسارة من رؤوس أموالها بلغت 652 مليون دينار أي ما يعادل خسارة نسبتها 39٪ من رؤوس أموالها التي بلغت 1,68 مليار دينار وتتصدرها من حيث قيمة الخسارة شركة آن ديجيتال سيرفسس القابضة ـ التي خسرت 64 مليون دينار، أي ما يعادل 73٪ من رأسمالها الذي بلغ 87 مليون دينار، بينما حقوق مساهميها انخفض إلى 23,3 مليون دينار.

القيمة الدفترية

وعلى صعيد القيمة الدفترية للشركات المدرجة في البورصة، فتتداول أسهم 95 شركة مدرجة في البورصة الكويتية عند أسعار أقل من قيمتها الدفترية، بينما تتداول أسهم 62 شركة بأعلى من قيمتها الدفترية، يتصدرها شركة بورصة الكويت التي تتداول عند مضاعف سعر الى القيمة الدفترية 7,04 مرات، ومن بعدها شمال الزور بمضاعف سعر إلى القيمة الدفترية 4,94 مرات وبنك بوبيان بـ 4,51 مرات.

وتتداول أسهم 65 شركة مدرجة في البورصة الكويتية عند أسعار أقل من قيمتها الاسمية (100 فلس)، بينما تتداول أسهم 92 شركة بأعلى من قيمتها الاسمية، يتصدرها هيومن سوفت بسعر 3,308 دنانير للسهم، وشركة بورصة الكويت بسعر 1,846 دينار للسهم، وأجيليتي وبنك الكويت الوطني بـ 0,987 و0,955 دينار للسهم.

أما بالنسبة للقيمة الدفترية للسهم للشركات المدرجة، فتشير الأرقام الى ان 42 شركة هبطت قيمتها الدفترية تحت قيمتها الاسمية، مما يدل على خسارة جزء كبير من رؤوس أموالها وأيضا احتياطياتها المالية والأرباح المحتفظ بها. بينما 115 شركة تخطت قيمتها الدفترية القيمة الاسمية للسهم (100 فلس).

تتصدر شركة Ooredoo الشركات المدرجة من حيث القيمة الدفترية للسهم التي بلغت 1,070 دينار، يليها كل من شركة كابلات وهيون سوفت بقيمة دفترية 892 فلسا و872 فلسا على التوالي.

بلغ عدد الشركات التي تتخطى قيمتها الدفترية الـ 500 فلس 11 شركة فقط، أما الشركات التي تتراوح قيمتها الدفترية بين 300 فلس و500 فلس فقد بلغ عددها 17 شركة وأيضا 25 شركة قيمتها الدفترية للسهم تتراوح بين 200 و300 فلس، بينما 62 شركة مدرجة تتراوح قيمتها الدفترية للسهم بين 100 فلس و200 فلس و42 شركة قيمتها الدفترية أقل من 100 فلس.

تتمتع بمصدات مالية قوية بفضل أصولها الخارجية المتمثلة في «احتياطي الأجيال»

أصول «السيادي» أكبر عناصر القوة للتصنيف الائتماني

علاء مجيد

حلّت الكويت في المرتبة الثالثة خليجيا وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط من حيث مستقبل قوة التصنيف الائتماني لإصدارات الديون السيادية خلال العامين 2021 و 2022. وتصدرت القائمة الامارات تليها قطر في المرتبة الثانية، فيما احتلت السعودية المرتبة الرابعة خليجيا والخامسة على مستوى المنطقة تلتها سلطنة عمان في المرتبة الخامسة خليجيا والسادسة على مستوى المنطقة.

وفي آخر القائمة الخليجية جاءت البحرين، بينما جاءت تركيا ومصر والعراق بآخر الترتيب على مستوى المنطقة، وذلك وفقا للتقرير الصادر عن بنك «MUFG» ثاني أكبر البنوك اليابانية. وأشار التقرير إلى أن الكويت تتمتع بمصدات مالية قوية تتمثل في أصولها السيادية في الخارج والمتمثلة في أصول صندوق الأجيال المقبلة وهو ما يمثل أكبر عناصر القوة بالنسبة للتصنيف الائتماني السيادي للدولة. في المقابل، أبرز التقرير رؤية مستقبلية سلبية بالنسبة للتصنيف الائتماني السيادي للكويت في حالة عدم تقديم حلول للضغوط المالية التي تتعرض لها الميزانية العامة للدولة وخاصة في ظل أزمة شح السيولة التي تعاني منها.

يذكر أن قانون الدين العام الكويتي انتهى العمل به في أكتوبر من العام 2017 ومن وقتها لم يتم إصدار قانون الدين العام الجديد والذي يأتي على رأس الأجندة التشريعية للحكومة الكويتية خلال الفصل التشريعي الجديد الذي يبدأ الشهر الجاري.

طلاء جديد للأسطوانات وإعادة فحصها وختمها واختبار الضغط

إعادة تأهيل أسطوانات غاز الطبخ في السوق المحلي

أحمد مغربي

في خطوة نحو تحديث اسطوانات غاز الطبخ في المنازل، تعتزم شركة ناقلات النفط الكويتية المسؤولة عن مصنعي تعبئة الغاز المسال في الكويت على إعادة تأهيل كامل لاسطوانات غاز الطبخ المسال في الكويت.

وفي التفاصيل، قالت المصادر لـ «الأنباء» ان الشركة تعتزم توقيع عقد مع إحدى الشركات العالمية لتنفيذ عملية التأهيل للاسطوانات أحجام 5 و12 و25 كيلوغراما المتداولة في السوق. وذكرت المصادر ان شركة ناقلات النفط الكويتية تسعى لتوفير أعلى معايير السلامة والأمان في اسطوانات الغاز.

وقالت المصادر ان الشركة تنوي تجديد أسطوانات غاز الطبخ لكل من فروع الشركة التابعة لها في منطقتي الشعيبة وأم العيش.

وذكرت ان نطاق العمل سيشمل اختبار الضغط وإعادة الطلاء وختم جميع الأسطوانات.

وكانت 3 شركات تقدمت بعروضها المالية للمناقصة، حيث بلغت أدنى الأسعار 986,9 ألف دينار، فيما بلغ ثاني وثالث الأسعار 1,4 مليون دينار لكل منهما.

تجدر الإشارة إلى أن إنتاج مصنعي شركة ناقلات النفط لتعبئة أسطوانات الغاز يبلغ 150 ألف أسطوانة، كما أن مخزون الشركة الاستراتيجي يكفي احتياجات السوق المحلي لأشهر عديدة.

بنهاية سبتمبر بانخفاض بلغت نسبته 1,2٪

احتياطي الكويت النقدي ينخفض إلى 12,3 مليار دينار

علاء مجيد

انخفض الاحتياطي النقدي للكويت بنهاية شهر سبتمبر الماضي ليصل الى مستوى 12,35 مليار دينار بانخفاض على أساس شهري بلغت نسبته 1,2٪ بتراجع قدره 145 مليون دينار خلال الشهر مقارنة بمستوى 12,5 مليار دينار بنهاية شهر أغسطس الماضي ليعود إلى نفس مستويات شهر يوليو تقريبا.

كان الاحتياطي النقدي قد سجل أعلى مستوى تاريخي له في أكتوبر من العام 2020 عندما وصل الى 13,88 مليار دينار.

ويمثل احتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي ورغم التراجع الطفيف تبقى الاحتياطيات السائلة قادرة على تغطية احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا بمعدل يفوق المعدل العالمي بنحو 4 أضعاف.

ويمثل الحد الآمن لتغطية الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل باستثناء الذهب 3 أشهر من متوسط قيمة الواردات.

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 12,57 مليار دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 12,35 مليار دينار بالإضافة الى الاحتياطات الذهبية بقيمة 31,74 مليون دينار واحتياطات أخرى بمقدار 197 مليون دينار.

وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

بلغ مجموع قيم الأوراق المالية والمسكوكات في سبتمبر نحو 2,08 مليار دينار بانخفاض قدره 15,5 مليون دينار وبنسبة 0,7٪ عن شهر أغسطس الماضي، وتراجعت أوراق النقد فئة 20 دينارا بنسبة 0,8٪ بمقدار 9,5 ملايين دينار لتصل الى 1,22 مليار دينار بنهاية سبتمبر مقارنة بـ 1,23 مليار دينار في أغسطس الماضي.

كما زادت قيمة العملات فئة 10 دنانير بمقدار 8,6 ملايين دينار، حيث وصلت في نهاية سبتمبر الى 652,8 مليون دينار مقارنة 644,2 مليون دينار في أغسطس الماضي. وتراجعت العملات فئة 5 دنانير بقيمة 6,5 ملايين دينار، حيث بلغت بنهاية سبتمبر الماضي 100,26 مليون دينار مقارنة بنحو 106,8 ملايين دينار في أغسطس من العام الماضي.

وانخفضت فئة الواحد دينار بقيمة 5,8 ملايين دينار، حيث بلغت بنهاية سبتمبر الماضي 51,8 مليون دينار مقارنة بنحو 57,7 مليون دينار في أغسطس الماضي.

أما على مستوى المسكوكات فارتفعت بقيمة 98 ألف دينار بنسبة 0,23٪ فبلغت في شهر سبتمبر 30,45 مليون دينار مقارنة بـ 30,35 مليون دينار بنهاية شهر أغسطس وارتفعت فئة 100 فلس بمقدار 54 ألف دينار، حيث بلغت بنهاية سبتمبر 13,72 مليون دينار مقارنة بـ 13,66 مليون دينار بنهاية أغسطس الماضي.

كما ارتفعت فئة 50 فلسا بمقدار 35 ألف دينار، حيث وصلت إلى 9,62 ملايين دينار في نهاية سبتمبر الماضي مقارنة بـ 9,58 ملايين دينار في نهاية أغسطس الماضي. كما ارتفعت فئة 20 فلسا بمقدار 3 آلاف دينار، حيث بلغت 4,02 ملايين دينار بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة بـ 4,01 ملايين دينار في نهاية أغسطس الماضي.